والتبيين في الاخراج المساوي والاعم منه فان ما يصدق عليه كما يتناول
ما هو اخص منه كذلك يتناول الاعم والمساوي والشخصية والنوعية يخرج الجزئيات
الاعتبارية كحصص الكليات الحاصلة في الافراد فان الحكم ليس بيّنا ولهذا
اصلا لا يقال لو انحصر ما يصدق عليه ح في الجزئيات الشخصية والنوعية يلزم
بطلان ثلث قواعد من المنطق انعكاس السالبة الكلية والموجبة الجزئية
والانتاج رابع الاول واللازم بط بيان الملازمة انه يصدق ح لا شيء
من الحيوان بجنس ولا يصدق لا شيء من الجنس بحيوان ضرورة صدق
قولنا بعض الجنس حيوان وكذلك لا يصدق بعض الحيوان جنس وليس بعض
الجنس جنسا لانا نقول حل هذه الشبهة مسبوق بتمهيد مقدمة هي
انا اذا قلنا الحيوان جنس فالحكم فيه ليس على ما صدق عليه الحيوان
بل على نفس ماهية الحيوان كما في قولنا زيد حيوان فكما لا يصح قولنا
الحيوان زيد لان الجزئي لا يحمل على غيره على ما سيأتيك بيانه فكذلك
لا يلزم صدق قولنا الجنس حيوان اذا تمهد هذا فنقول لا نم انه يصدق
قولكم بعض الجنس حيوان وانما يصدق ان لو صدق الجنس على ما صدق
عليه الحيوان وهو مم بل الجنس على ما صدق عليه ماهية الحيوان نفسا او نقول

ان اردتم

ان اردتم بالحيوان في قولكم بعض الجنس حيوان الحيوان من حيث هو
هو فلا نم صدقه وان اردتم به الحيوان من حيث انه عام وهو الحيوان
الخاص فلا حمل ولا وضع بينهما كما في قولنا بعض الانسان زيد
على ما سنذكره بعد واذ لا حمل ولا وضع فدعوى صدقه ممنوعة
فهو انما يصدق ان لو كان قضية ولئن سلمناه ولكن لا يبقى التناقض
بينه وبين قولك لا شيء من الجنس بحيوان فان المحمول فيه هو الوصف
العنواني في الاصل وهو الحيوان من حيث هو هو وليس يصدق الحيوان
من حيث هو على الجنس اصلا نص الشيخ عليه في الشفا حيث قال الجنس
ليس يحمل على طبيعة الحيوان حمل على فان طبيعة الحيوان ليس بجنس بل
ان الذي يحمل عليه الجنسية هو طبيعة الحيوان عند ايقاع اعتبار
فيها بالفعل وذلك الاعتبار تجريدها من حيث يصح ايقاع الشركة
فيها فالموضوع للجنسية هو حيوان بشرط الخلط وبشرط التجريد لا
الحيوان لا بشرط خلط وتجريد هذا ما ذكره في الشفاء واراد بحمل على
المواطاة اعني حمل هو هو فان قال قيل هذا البحث ان الامر الذي ينسب الى الموضوع
يكون نسبته على وجهين فانه اما ان كان بحيث يمكن ان يقال

Copyright © King Saud University
Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1